20050416-0001-E

- بيـــــــــان

بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الحرب في لبنان، وتكريسا" للدعوات الآيلة الى إجراء المصالحة الوطنية وطي صفحة الحرب، يهم الموقعين أدناه التأكيد على ما يلي:

- إن المصالحة الوطنية تكون حقيقية فقط اذا شارك فيها ضحايا الحرب واذا انتهت الى انصافهم وانهاء أوجاعهم وبشكل أمثل اذا تكللت بالغفران. ومن هنا نسأل الدولة مجددا كيف السبيل الى انصاف الضحايا المستمرة معاناتهم بعد انقضاء عقد ونصف من انتهاء الحرب؟ ألم يحن وقت التضامن مع المعوق، وقت العودة للمهجر، وقت المعرفة لذوي المخطوفين والمفقودين ووقت الحرية للمعتقلين تعسفا أينما كانوا؟

- انه لمن المخزيّ أن يتحوّل ملفّ المخطوفين والمفقودين والمعتقلين تعسّفا" إلى مادة تجاذب وتراشق بشأن مسؤولية التعتيم عليه أو مسؤولية الحؤول دون اصدار تقرير هيئة تلقي الشكاوى الرسمية. فألا يعلم المسؤولون أن أعمال الإخفاء القسري في لبنان وخارجه تعتبر جريمة متمادية ضد الانسانية لا يشملها ولا يسوغ أن يشملها قانون العفو، أي قانون عفو؟ وألا يعلمون أن تماديهم في اخفاء الحقائق يستدعي بالضرورة تحقيقات دولية اضافية ليس فقط في مصير مفقودي الحرب والمعتقلين في السجون السورية والإسرائيليّة انما أيضا في مدى مسؤولياتهم -ومنها التقصيريّة- في هذا المجال؟

- اننا نعلن بشكل خاص تضامننا الكلي مع صرخات أهالي المعتقلين في السجون السورية المعتصمين أمام الأسكوا في مطالبة الأمم المتحدة في حل قضية المعتقلين في السجون السورية.

- اننا نطالب نقابة المحامين في بيروت تنفيذ تعهدها بكشف نتائج عمل هيئة تلقي الشكاوى في ظل اصرار الجهة الرسمية على إخفائها، لاسيما أن مهلة الأسبوعين المحددة من قبل النقابة قد انتهت بتاريخ ١٦ من نيسان الجاري.

بيروت في ٢٠٠٥/٤/١٦

الموقعون:

حملة ذاكرة الحرب وانصاف الضحايا المستمرة معاناتهم، لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، الحركة الاجتماعية، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية-لبنان، مؤسسة إنسان، لجنة المتابعة لعم قضية المعتقلين في السجون السورية.